الفصل الثانى

مداخل الدراسة

بسبب تداخل الإدارة العامة فى العديد من المجالات، وارتباطها بالعديد من ميادين المعرفة، فقد تعددت طرق دراستها، ومن ثم أصبح هناك مداخل مختلفة تتبع فى دراسة هذه المادة. ويمكن المقارنة فى هذا المجال بين المداخل التالية:

١- المدخل القانونى.
٢- المدخل الهيكلى.
٣- المدخل السلوكى.
٤- المدخل البيئى.
٥- المدخل المقارن.
٦- مدخل الأنظمة.
٧- المدخل السياسى.

أولاً: المدخل القانونى The Institutional Approach:

يعتبر المدخل القانونى من أقدم مداخل دراسة الإدارة العامة. ويستند هذا المدخل أساساً على حقوق وواجبات الحكومة. ويؤكد هذا المدخل على العلاقات الرسمية والفصل بين السلطات الثلاث للدولة. ويأخذ هذا المدخل بفكرة الفصل بين الإدارة والسياسة، وذلك على افتراض مؤداة أن دور الجهاز الإدارى ينحصر فى مجرد تنفيذ السياسات التى تحددها الأجهزة الرسمية.

ويهتم هذا المدخل بصفة خاصة بتحديد معايير المسؤولية خصوصاً فيما يتعلق بكيفية جعل المنظمات العامة مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية والمواطنين.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المدخل القانونى يبحث فى الجوانب المتعلقة بالموظفين العموميين من حيث التكييف القانونى لعلاقة الموظف بالحكومة، و هل هى

علاقة تعاقدية أم علاقة قانونية. كما يبحث أيضاً فى طرق تعيين الموظفين العموميين وكيفية ذلك التعيين، وطرق التأديب وكيفية تشكيل مجالس التأديب، والجزاءات التى يمكن توقعيها على الموظف، وواجبات الموظف العام، والمعاشات والمكافآت وما شابه ذلك.

إن هذا المدخل وإن كان قد أسهم بدور هام فى تطور دراسة الإدارة العامة، وإن كان يساعد أيضاً فى تفهم الإطار القانونى للوظائف العامة وتحديد الشرعية التى تستند إليها، إلا أنه هوجم بشدة لعدم بيانه الجوانب الفنية فى الدراسات الإدارية والتفرقة بين الناحيتين القانونية والفنية.

ومن جوانب القصور فى هذا المدخل أيضاً أنه يهمل النواحى البيئية والاجتماعية والسلوكيةن وهى النواحى التى تساعد فى فهم نفسية الشعب من حاكمين ومحكومين، كما يلغى المبادرات الفردية تماماً.

ولعل أكثر ما يعاب على هذا المدخل أنه يمكن أن يعطى الانطباع بأن القوانين وحدها تستطيع أن تغير من تصرفات الحكومة والأجهزة الإدارية وقراراتها وسلوكها.

ثانياً: المدخل الهيكلى The Strutural Approach:

لقد تأثر هذا المدخل كثيراً بمبادئ الإدارة العلمية كما أوردها العديد من باحثى الإدارة الأوائل من أمثال فردريك تيلر وهنرى فايول وغيرهم. ويركز هذا المدخل على دراسة الهيكل التنظيمى وإدارة الأفراد والرقابة المالية والقانونية على وحدات ومنظمات الإدارة العامة.

وفى دراسته للهيكل التنظيمى، فإن هذا المدخل ينظر إلى الخريطة التنظيمية للدولة من حيث عدد المستويات الإدارية والسلطات والمسؤوليات المحددة لكل مستوى، والوظائف التى يباشرها، والعلاقات بين الوظائف، والعلاقات بين المستويات، ونوع ومدى السلطة المخص لكل منها، وكيفية تسلسل القرارات.

وعلى الرغم من إيجابية هذا المدخل خصوصاً فيما يتعلق بمعرفة الهيكل التنفيذى للدولة، والمستويات التى يتكون منها، وطبيعة العلاقات الرسمية بينها، وسهولة معرفة المواطنين لمن المسؤول عن ماذا من الأعمال والخدمات الحكومية، إلا أن هناك العديد من أوجه القصور التى جعلته نهباً للكثير من الانتقادات التى يمكن تحديدها كالآتى:

١- ينظر هذا المدخل إلى الهيكل التنظيمى والإدارى للدولة نظرة مثالية مجردة تحدد ما ينبغى أن يكون، وللأسف فإن هذا التصور يختلف فى أغلب الحالات عما هو كائن فعلاً.

٢- إهمال الارتباط بين الهيكل التنظيمى وبين البيئة الخارجية والعلاقات التبادلية بينهما.

٣- إهمال كل ما يتعلق بالتنظيمات غير الرسمية والسلوك غير الرسمى للعاملين فى المنظمات، كما لا يتعرض لدوافع السلوك الإنسانى فى المنظمات. ولذا فإن هذا المدخل يتهم بالاهتمام بالهيكل التنظيمى دون الالتفات إلى العنصر البشرى المكون لهذا الهيكل (بريزتاس ، ١٩٧٥).

٤- ينظر هذا المدخل إلى عملية اتخاذ القرارات من جانبها الرسمى فقط، أى من حيث من المسؤول رسمياً عن اتخاذ كل قرار، وبذلك فإنه يهمل تأثير وضغوط ومناورات جماعات المصالح فى المجتمع.

ثالثاً: المدخل السلوكى:

نشأ هذا المدخل من مساهمات كتاب علم النفس وعلم الاجتماع فى تحليلهم لأداء وسلوك المنظمات الإدارية العامة والخاصة على حد سواء. ويقوم هذا المدخل على فكرة أن التنظيم الإدارى ما هو إلا تجمع انسانى يكون فيه الأفراد القوة الديناميكية المحركة للتنظيم والتى تؤثر فى كفاءته أو ضعفه، وبالتالى نهوضه بالمسؤوليات الواقعة على عاتقه. معنى ذلك أنه بينما اهتمت معظم المداخل الأخرى

بالتركيز على المجال المناسب لنشاط الإدارة العامة وما يجب أن يكون عليه الشكل التنظيمى للجهاز الإدارى فى الدولة، فإن هذا المدخل يركز اهتمامه على استخدام المتغيرات السلوكية فى التوصل إلى تعليمات حول التنظيم والإدارة، مع التفرقة بين التنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمى.

والموضوعات التى يهتم بها هذا المدخل تتمثل فى دراسة طبيعة السلطة، وتحليل دوافع السلوك داخل التنظيمات، وتحليل أثر ذلك السلوك خصوصاً الجانب غير الرسمى منه ومدى تأثيره على أهداف التنظيم، كما يركز أيضاً على دراسة أهمية عنصر الاتصال فى ممارسة السلطة داخل التنظيمات الحكومية والآثار الناتجة عن التنوع فى النماذج القيادية والعوامل التى تؤدى إلى تحقيق التوازن التنظيمى، كما يتعرض أيضاً للظروف التى تؤدى إلى استقرار التنظيمات.

ويرى البعض أن هذا المدخل يأخذ فى الاعتبار العديد من النواحى وهى:

١- الاعتراف المتزايد بأهمية الدور الذى تؤثر به القيم فى سلوك أى منظمة بيروقراطية على أساس أن القيم هى من بين المؤشرات الأساسية والمحددات الجوهرية للسلوك التنظيمى، وذلك على أساس أن هذه القيم تضغط على التنظيم الإدارى المعين، وتدفعه إلى اتخاذ قرارات معينة أو تصرف من نوع ما بحيث يفضله على تصرف آخر نتيجة للقيم التى يعتنقها.

٢- النظر إلى التنظيم على أنه مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بجو البيئة الاجتماعية الذى يحيط بها، ومن شأن ذلك أن يلقى عليها بمسؤوليات معينة. ويعرض عملها للعديد من الضغوط الاجتماعية، وبقدر استجابتها لهذه المؤثرات وقدرتها على التوافق معها يتحدد نجاح التنظيم أو فشله فى تحقيق رسالته العامة.

٣- الذظر إلى عملية اتخاذ القرارات على أنها إحدى الدعامات الأساسية الهامة فى أى تنظيم حكومى، وبالتالى فإن هذا المدخل يبحث فى الجوانب والعمليات السلوكية المتصلة بعملية اصدار القرارات.

٤- الإقرار بأن هناك دوافع انسانية أساسية تؤثر فى سلوك الأفراد بالتنظيمات الحكومية، وبالتالى فإن الذظر إلى الاحتياجات والتطلعات النفسية لهؤلاء الأفراد وبشئ من التعاطف والتجاوب، وعلى النحو الذى يشجعهم على تقديم المشاركة الإيجابية فى خدمة أهداف التنظيم، يعتبر من النقاط الرئيسية التى يركز عليها هذا المدخل.

لقد تركت الاسهامات السلوكية آثاراً لا يمكن انكارها على مضمون الإدارة العامة فى المجتمعات المختلفة. ولعل إبراز أهمية العامل الإنسانى والنظام الاجتماعى يكون كافياً للتدليل على الآفاق الجديدة التى أضافتها الاسهامات السلوكية إلى علم الإدارة العامة. ولكن يلاحظ أن الكتاب السلوكيون انقسموا فيما بينهم حول الموضوعات التى تحتل أهمية أكثر من غيرها، ولا يتفق رأيهم إلا من حيث الذظر إلى التنظيم الإدارى باعتباره نظاماً متكاملاً. ومع ذلك فإن بعض كتاب هذا المدخل يركز على أجزاء هذا الذظام مثل الفرد والتنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمى والمركز الادبى والمحيط المادى للعمل، كما يركز البعض الآخر على عملية ربط أجزاء الذظام مع بعضها البعض، وهى العملية التى تتكون من الاتصال والتوازن واتخاذ القرارات. كما أن هناك البعض الثالث الذى اهتم بدراسة أهداف الذظام وهى الذمو والاستقرار والعمل المتداخل. وقد ترتب على هذا الانقسام بين كتاب هذا المدخل وجود كتابات وأبحاث متعددة يتناول كل منها جزءاً واحداً أو أجزاء قليلة من الصورة الكلية للتنظيم كما يرونه، ومن ثم كان من الصعب وجود رأى متكامل بحيث يشمل جميع النواحى السابقة فى شكل محدد.

رابعاً: المدخل البيئى:

يسمى هذا المدخل أيضاً بالمدخل الإيكلوجى Ecological Approach ويهتم بإبراز العلاقة بين الإدارة وبين البيئة التى تعيش فيها، وذلك بدراسة العوامل المختلفة التى تكسب مجتمعاً معيناً صفاته وخصائصه، وأثر هذه العوامل على الإدارة العامة فى هذا المجتمع بالذات .

وتتلخص فلسفة هذا المدخل فى أن التنظيمات الإدارية هى نتاج البيئة التى توجد فيها. وبالتالى فإن النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد التى توارثها المجتمع المعين لابد أن تؤثر فى التنظيمات العاملة فيه وتتأثر بها. والنظام الإدارى الفعال هو ذلك النظام الذى يتجاوب مع الاعتبارات السابقة ويتفاعل معها.

ويضيف هذا المدخل أيضاً أن نجاح احد النظم الإدارية في مجتمع ما لا يؤخذ دليلاً على إمكانية نجاحه فى مجتمع آخر نظراً لاختلاف العوامل البيئية من مجتمع إلى مجتمع آخر.

إن فلسفة هذا المدخل تبدو صحيحة إلى حد بعيد، ولعل ابلغ دليل على ذلك هو فشل العديد من محاولات نقل نماذج إدارية من مجتمع إلىآخر. فقد فشل المستعمرون الانجليز فى نقل جهازهم الإدارى وتطبيقه فى الهند أثناء فترة الاحتلال رغم نجاح تطبيق نفس النظام فى انجلترا. وكان الفشل راجعاً إلى اختلاف النواحى العقائدية والاجتماعية والسياسية والحضارية فى المجتمعين. وبنفس المنطق يمكن القول بأن النظام الأمريكى مثلاً للإدارة العامة لا يصلح للتطبيق فى مصر لاختلاف الظروف البيئية للمجتمعين. وقد ثبت من بعض الدراسات أن الفرد – باعتباره نتاجا للبيئة التى عاش فيها- لا يتجاوب مع بعض مظاهر النظام الإدارى إلا بقدر توافق هذا النظام مع ظروف وخصائص هذه البيئة. فإذا كانت احساس الفرد بعامل الوقت وأهميته يعتبر قليلاً فى دول آسيا وأفريقيا بصفة عامة نتيجة لعوامل بيئية وتاريخية لا يمكن تفسيرها، فإن تطبيق أحد النظم الإدارية الغربية التى تؤكد على عامل الوقت والانضباط فى أحد تلك البلاد لابد أن يلقى معارضة من العاملين. ولقد كانت هذه

الملاحظة من بين المشاكل المتكررة الحدوث والتى يشكو منها المستثمرون الغربيون الذى يملكون مشروعات عاملة فى بعض دول آسيا وافريقيا. وهذا المثال رغم بساطته إنما يعطى فكرة واضحة عن أهمية انبثاق النظام الإدارى من البيئة التى يمارس فيها.

ورغم حداثة هذا المدخل، يرى بعض الكتاب أن له جذوره التاريخية فى الصين القديمة حيث يقول الفيلسوف الصينى العظيم كونفشيوس فى سنة ٥٠ قبل الميلاد "يلزم قبل وضع أى نظام إدارى لأى بلد دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التى تؤثر فى هذا البلد".

ومن أشهر الكتاب الذين روجوا لهذا المدخل جون جاوس John Gaus الذى ينادى بضرورة دراسة العوامل البيئية فى كل بلد ووظائفها وطريقة عملها، وتتضمن هذه العوامل المكان والسكان والتقدم التكنولوجى، والقيم والعادات والتقاليد والرغبات والأفكار الشخصية، والمحن والكوارث التى يمر بها المجتمع.

رغم منطقية هذا المدخل، ورغم أهمية معرفة أثر الظروف البيئية على سلوك التنظيمات الإدارية، إلا أن دراسة هذه الظروف بأبعادها المختلفة من سياسية وتاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية بالإضافة إلى العادات والتقاليد تعنى- من الناحية العلمية – تغطية جميع فروع العلوم الاجتماعية تقريباً، وهذا يشتت جهود الباحثين بدلاً من تركيزها على التنظيمات الحكومية نفسها. ومن ناحية أخرى فإن العوامل البيئية السابقة فى تطور مستمر وحركة دائمة. ومن ثم فإن محاولة اللحاق بهذا التطور وتتبع تأثيره على التنظيمات العاملة فى مجتمع معين هى محاولة مرهقة.

خامساً: المدخل المقارن:

تتلخص فلسفة هذا المدخل الذى يعتبر أحدث مداخل دراسة الإدارة العامة فى مقارنة نظم وعمليات الإدارة العامة فى بلدين أو أكثر. والمقارنة قد تكون بين النظام الإدارى الحكومى فى مصر مثلاً مع نظيره فى الولايات المتحدة أو بريطانيا، كما قد

ترتكز المقارنة على أحد أو بعض جوانب الإدارة العامة مثل المقارنة بين مظاهر البيروقراطية فى فرنسا ومظاهر البيروقراطية فى الهند مثلاً، وهكذا.

والمنطق الذى تستند عليه هذه الفلسفة أن الاختلاف فى المظاهر البيئية للمجتمعات المختلفة لا يمنع من وجود مبادئ معينة أو نظم معينة يمكن تطبيقها تطبيقاً عاماً. فالنظام السياسى الرئاسى المطبق فى الولايات المتحدة مثلاً. يمكن تطبيقه فى دولة أخرى مثل المانيا، كما أن الوسائل التى تتبع فى علاج ظاهرة تضخم الجهاز الحكومى يمكن تطبيقها فى أكثر من بلد واحد. وإذا كانت الإدارة العامة قد وصلت حداً من التطور يمكن عنده النظر إليها باعتبارها علماً له اصوله ومبادؤه، فإن الدراسة المقارنة يمكن الوصول عن طريقها إلى مجموعة من العموميات التى ترسى الدعامة الأساسية لذلك العلم.

ويلخص الدكتور ابراهيم درويش الاسباب التى ادت إلى نمو المدخل المقارن وزيادة الاهتمام به فى الآتى:

١- تطور العلوم الطبيعية فى مختلف المجالات وما تبع ذلك من تطور فى وسائل الاتصال وطرق النقل. وقد نتج عن ذلك زيادة فى الاهتمام بالمشاكل الإدارية المعاصرة للتقدم الفنى والمرتبطة به من ناحية وإمكانية نقل وتحويل الخبرة الإدارية من ناحية أخرى كوسيلة للبحث عن حلول مقارنة للمشاكل الإدارية.

٢- نمو الفكر الإدارى السلوكى الذى تزعمه هربرت سيمون والذى يؤكد على ضرورة البحث فى السلوك الإنسانى من خلال مقارنات تحليلية، وإن هذا السلوك يجب دراسته دراسة تجريبية من الخارج كما يدرس العالم أية ظواهر أخرى. وذلك هو الطريق الوحيد لتأكيد الطبيعة العلمية للإدارة العامة. أو بمعنى آخر، فإن دراسة ظواهر العمل التعاونى الإنسانى فى الغدارة العامة يمكن أن يتم بطريقة تجريبية بنفس المنهج الذى تدرس به دورة الأرض أو أية ظاهرة طبيعية أخرى.

٣- تزايد سلطات الإدارة العامة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مما أدى إلى توسع مجالاتها الوظيفيةز وقد أصبح هذا الاتجاه يمثل ظاهرة عامة فى جميع البلاد. ومن ثم فإن الدراسة المقارنة لوظيفة الدولة والطرق التى يمكن من خلالها زيادة فاعلية إنجاز هذه الوظيفة أصبحت تمثل اهتماماً عاماً لجميع الدول دون استثناء.

٤- ميلاد الدول النامية وزيادة عددها، ولقد كانت ظروف معظم هذه الدول متشابهة من حيث قيام حكوماتها بدور إيجابى فى النهوض السياسى والاجتماعى والاقتصادى بتلك الدول دون توفر الخبرة الإدارية الكافية لدى هذه الحكومات للاضطلاع بتلك المسؤوليات. ولذا كان من الطبيعى أن تلتمس هذه الحكومات الحصول على الخبرة الإدارية اللازمة من التجارب التى مرت بها الدول المتقدمة.

٥- إن قيام المنظمات الدولية والإقليمية وما تفرع عنهما من المجالس والهيئات والوكالات المتخصصة بعد الحرب العالمية الثانية كان له الأثر البالغ فى نمو الاهتمام بالمدخل المقارن. ولعل الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة من خلال اللجان المتخصصة المنبثقة منه يعتبر ابرز المحاولات المبذولة حالياً للتوصل إلى مبادئ إدارية عامة تحظى بالتأييد العام من جميع الدول.

سادساً: مدخل الأنظمة:

طبقاً لهذا المدخل، فإن الوكالة الحكومية المعينة أو الوحدة الإدارية الحكومية ينظر إليها باعتبارها جزءاً من النظام الإدارى للدولة وتتأثر بالقوى المختلفة للبيئة التى توجد فيها، وفى نفس الوقت فإن هذه الوحدة تصدر قرارات وتؤتى تصرفات لها تأثيرها على نفس البيئة. وطبقاً لهذا المدخل فإن النظام الإدارى يتكون من مدخلات ومخرجات كما هو موضح بالشكل التالى:

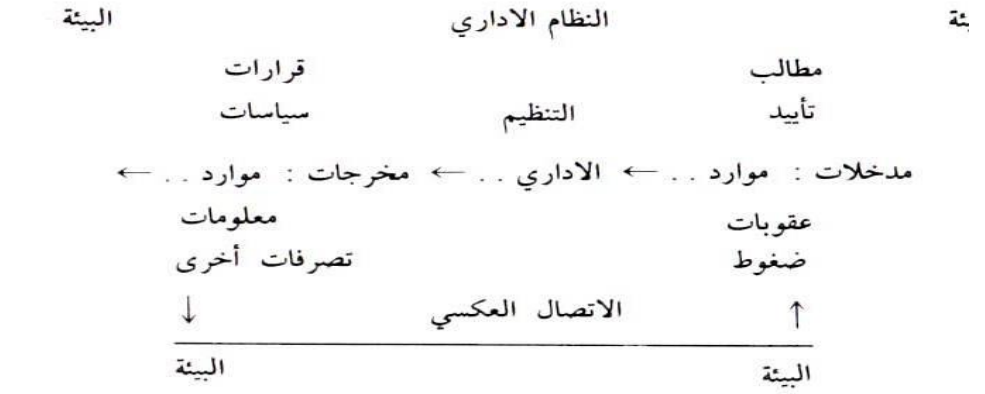

شكل رقم (١)

وتتكون المدخلات من المطالب والتأييد والموارد والعقوبات والضغوط التى تؤثر فى التنظيم الإدارى الحكومى المعين الذى يعتبر جزءاً من النظام الإدارى الكلى للدولة. أما المخرجات فتتكون من القرارات والسياسات والموارد والمعلومات والتصرفات الأخرى التى ينتجها التنظيم الإدارى المذكور. بالإضافة إلى ما سبق هناك أيضاً الاتصال العكسى والذى يعنى كيفية تأثير المخرجات فى المدخلات عن طريق اعطائها شكلاً معيناً أو طبيعة معينة.

تتمثل فكرة هذا المدخل فى أن المدخلات الناشئة من البيئة المعينة تؤثر فى التنظيم الإدارى وتحدد اتجاه عملياته. و هذه المدخلات تتكون من المطالب الخاصة بالمجموعات المختلفة من الأفراد الذين تربطهم مصالح بهذا التنظيم، كما تتضمن أيضاً التأييد والموارد والعقوبات و طرق الضغط التى قد تهدف إلى التاثير على القرارات التى يصدرها هذا التنظيم. ويقوم التنظيم الإدارى (الهيكل والأفراد) باستقبال هذه المدخلات من البيئة المحيطة به ثم يتخذ سلوكا معينا يتأثر كلياً أو جزئياً بطبيعة وكثافة و قوة المدخلات المذكورة، و هذا السلوك يتجسم فى شكل مخرجات معينة تتكون من القرارات التى يصدرها والسياسات التى يطبقها والموارد التى ينتجها والمعلومات التى يعلنها وسائر التصرفات الأخرى.

وتتحرك المخرجات فى اتجاهين متداخلين:

١- الاتجاه الأول هو إرسال تلك المدخلات إلى البيئة العامة حيث تؤثر على السلوك الاجتماعى أو استخدام وتوزيع الموارد التى انتجها التنظيم.

٢- الاتجاه الثانى يأخذ اتجاهاً عكسياً يصل بمقتضاه إلى جانب المدخلات. وفى أغلب الحالات فإن هذا الاتجاه يخدم كمصدر تأييد للتنظيم الإدارى المذكور وبرامجه. وفى حالات أخرى يؤثر فى طبيعة الضغوط التى يتعرض لها هذا التنظيم.

إن مدخل تحليل الأنظمة، وهو من المداخل الحديثة فى دراسة الإدارة العامة يمكن أن يفيد كثيراً فى فهم المحيط العام الذى يؤثر فى التنظيمات الإدارية خصوصاً فيما يتعلق بتأثير المطالب والضغوط والإمكانيات والتأييد الخارجى من مصادر أخرى أو تنظيمات الحكومة عند أداء وظائفها، ومع ذلك فإن استخدام هذا المدخل يتطلب الإلمام بالاعتبارات التالية:

١- إن جميع المؤثرات فى التنظيم الإدارى يجب النظر إليها باعتبارها مدخلات. ومن الناحية العملية فإن الكثير من هذه المؤثرات يتكون من قوى شريرة أو رغبات خبيثة مختلفة من مراكز القوى غير المرئية، وللأسف فإن الأبحاث والكتابات الإدارية لا تتعرض لهذا النوع من المؤثرات على الرغم من مدى خطورته وقوة تأثيره على الاتجاه الذى تسلكه التنظيمات الحكومية. وبمعنى آخر فإن هذا المدخل يأخذ فى الاعتبار تأثير المدخلات المرتكزة على أساس شرعى أو قانونى فقط، أما المدخلات غير الشرعية فليس لها مكان فى هذا التحليل.

٢- إن مدخل تحليل النظم يعطينا القليل، وقد لا يوضح بالمرة طبيعة العلاقة بين أحد المدخلات وأحد المخرجات، وبمعنى أوضح لا يدلنا على كيفية ما إذا كان قرار معين أصدره التنظيم (وهو فى هذه الحالة أحد المخرجات) كان السبب فى إصداره ضغط معين أو مطلب معين (أى

أحد المدخلات المعينة) وهذه المعرفة ضرورية لإظهار الأسباب الحقيقية التى تملى على تنظيم معين قراراًمعيناً أو تدفعه إلى اتخاذ تصرف من نوع ما.

٣- إن هذا المدخل لا يوضح القوى الداخلية للتنظيم الإدارى أو النفوذ النسبى لتلك القوى فى عملية إصدار القرارات داخل التنظيم، وهذا عينى الافتراض بأن جميع القوى داخل التنظيم تكون على اتفاق تام على كيفية إدارته وتوجيهه والقرارات التى يجب أن يصدرها. أو بمعنى آخر فإن هذا المدخل يعطى وزناً كبيراً للمدخلات والمخرجات، ولكنه يهمل عملية التفاعل الداخلى للتنظيم الذى يستقبل هذه المدخلات فى شكل قرارات أو تصرفات معينة.

سابعاً: المدخل السياسى:

لقد تطورت دراسة الإدارة العامة من الاهتمام بالنواحى القانونية والهيكلية والسلوكية والبيئية إلى التركيز على تحليل السياسات العامة ومساهمة الجهاز الإدارى الحكومى فى وضع ثم تنفيذ هذه السياسات.

والواقع أن هذا المدخل ليس جديداً بالمعنى الحرفى لهذه الكلمة، ولكن الدراسات التقليدية فى هذا الصدد كانت ترتكز حول العلاقة بين الجهاز الإدارى والجهاز السياسى من حيث قصر مسؤولية الجهاز الأول على تنفيذ السياسات التى يحددها الثانى. أما مسؤولية الجهاز الإدارى عن المشاركة فى وضع السياسات العامة، فإنها تمثل الاتجاه الجديد للمدخل السياسى فى دراسة الإدارة العامة.

وقد نبتت فكرة هذا المدخل الجديد فى الولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف الستينات إبان حرب فيتنام، حيث بدأ التساؤل عن مدى مسؤولية المنظمات القائمة بنوعها العام والخاص عن حرب الدائرة فى جنوبي شرق آسيا، و هل تبقى هذه المنظمات فى حيز دائرة المسؤولية التنفيذية للسياسات التى يحددها الجهاز السياسى

حتى لو كانت هذه السياسات ضد جميع المبادئ الإنسانية، بل وتعارضها مع العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية؟

إن المسؤولية القومية ليست حكراً على جهاز دون الآخر، وإذا كانت منظمات الأعمال تسعى دائماً للتزود بالقوة التى تؤهلها للتأثير فى مناطق اتخاذ القرارات السياسية بطرق غير رسمية بل وغير شرعية فى أغلب الحالات، فإن الوضع يختلف تماماً بالنسبة للمنظمات العامة التى تعتبر جزءاً من السلطة التنفيذية للدولة. لذلك بدأ البحث من جانب المنظرين السياسيين عن الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات العامة فى صياغة السياسات العامة، وهو الاتجاه الذى يمثله المدخل السياسى فى شكله الجديد، وهو ما سوف نتناوله بمزيد من التفصيل فى الفصل التالى.